اتفاقية السوق الحرة الثلاثية كنموذج للوصول للجماعة الاقتصادية الافريقية

د. غادة أنيس أحمد البياع(*)

ملخص مختصر

أكدت خطة عمل لاجوس منذ اكثر من ثلاثة عقود على التزام القادة السياسين في منظمة الوحدة الأفريقية بتعزيز التكامل الاقتصادي في افريقيا ، وتسهيل إمكانية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي تم استكمالها والتأكيد عليها من خلال معاهدة ابوجا التي بدأ العمل بها منذ عام 1994 ، والتي تهدف الي الوصول للاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا بحلول عام 2028.

وتأتي مبادرة إنشاء السوق الحرة الأفريقية بين التجمعات الثلاث الكوميسا و السادك وتجمع شرق افريقيا كخطوة فى طريق تحقيق تلك الأهداف ، وصولاً الي الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتضم منطقة التجارة الحرة الثلاثية للتكتلات الأفريقية 26 دولة بإجمالي عدد سكان يتجاوز 600 مليون نسمة وناتج محلي اجمالي يقدر بنحو 1,3 تريليون دولار بنسبة 60% من اجمالي أقتصاد القارة، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لتحقيق الأهداف المرجوة أمام الدول الأعضاء فى التجمعات الثلاث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة التحديات والأفاق أمام إتفاقية التجارة الحرة الثلاثية كنموذج يجب على الدول الافريقية دراسته بعناية للوصول لهدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

(*) مدرس الاقتصاد _ قسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة ، عدد ٤٦، يوليو ٢٠١٩ ص ص ١ - ٣٢

وتهدف هذه الورقة الي تقديم شرح موجز عن تطور منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين الكوميسا والسادك ومجموعة شرق افريقيا، وتحديد الهدف من الإتفاقية، وكذلك دراسة حالة التكامل داخل التجمعات الأقتصادية الثلاث من خلال أستخدام مقياس التكامل الأقليمي الأفريقي وهو مقياس يعطي تقييماً لوضع التكامل الإقليمي فى التجمعات الأقليمية الأفريقية المختلفة وهو بذلك وسيلة لتسليط الضوء على مناطق الضعف والقوة ، بما يمكن من وضع تصورات ديناميكية للخطوات المطلوب لتحقيق التكامل الأفريقي.

ومن ثم تعرض الورقة المزايا التى تحققها إتفاقية التجارة الحرة والمقترحات بشأن توسيع نطاق الإتفاقية.

من خلال ثلاث أقسام : يناقش القسم الأول مفهوم الإتفاقية وتطور مراحل انجازها ، بينما يعرض القسم الثاني حالة التكامل الإقليمي داخل التجمعات الثلاثة، ومن ثم يقدم الجزء الثالث عرضاً للمنافع المحتملة من إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية ، و تخلص الورقة بتقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تعظيم تلك المنافع ، و نجاح تطبيق الاتفاقية .

الكلمات المفتاحية : منطقة التجارة الحرة الثلاثية _ مقياس التكامل الاقليمي الأفريقي _ منافع التكامل الاقتصادي

مقدمة :

سعت دول القارة الأفريقية منذ الإستقلال إلي تحقيق التكامل الإقليمي بين مناطق القارة المختلفة ، ايمانًا منها بأهمية هذا التكامل لرفع مستويات معيشة شعوبها ، وتحقيق التنمية المستدامة ورفع الكفاءة والقدرات الأفريقية فى كافة المستويات.

وقد أكدت خطة عمل لاجوس منذ اكثر من ثلاثة عقود على التزام القادة السياسيين في منظمة الوحدة الأفريقية بتعزيز التكامل الاقتصادي في افريقيا ، وتسهيل إمكانية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي تم استكمالها والتأكيد عليها من خلال معاهدة ابوجا التي بدأ العمل بها منذ عام 1994 ، والتي تهدف الي الوصول للاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا بحلول عام 2028.

وتأتي مبادرة إنشاء السوق الحرة الأفريقية بين التجمعات الثلاث الكوميسا و السادك وتجمع شرق افريقيا كخطوة فى طريق تحقيق الأهداف الأوسع للاتحاد الأفريقي المنصوص عليها اتفاقية أبوجا و تسعي للوصول الي الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتضم منطقة التجارة الحرة الثلاثية للتكتلات الأفريقية 26 دولة بإجمالي عدد سكان يتجاوز 600 مليون نسمة وناتج محلي اجمالي يقدر بنحو 1,3 تريليون دولار بنسبة 60% من اجمالي أقتصاد القارة، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لتحقيق الأهداف المرجوة أمام الدول الأعضاء فى التجمعات الثلاث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة التحديات والأفاق أمام إتفاقية التجارة الحرة الثلاثية كنموذج يجب على الدول الافريقية دراسته بعناية للوصول لهدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وتهدف هذه الورقة الي تقديم شرح موجز عن تطور منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين الكوميسا والسادك ومجموعة شرق افريقيا، وتحديد الهدف من الإتفاقية،

وكذلك دراسة حالة التكامل داخل التجمعات الأقتصادية الثلاث من خلال أستخدام مقياس التكامل الأقليمي الأفريقي وهو مقياس يعطي تقييماً لوضع التكامل الإقليمي فى التجمعات الأقليمية الأفريقية المختلفة وهو بذلك وسيلة لتسليط الضوء على مناطق الضعف والقوة ، بما يمكن من وضع تصورات ديناميكية للخطوات المطلوب لتحقيق التكامل الأفريقي.

ومن ثم تعرض الورقة المزايا التى تحققها إتفاقية التجارة الحرة والمقترحات بشأن توسيع نطاق الإتفاقية.

من خلال الاقسام التالية :

اولاً: مفهوم الإتفاقية وتطور مراحل انجازها.

ثانياً: حالة التكامل الإقليمي داخل تجمعات الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا.

ثالثاً: المنافع المحتملة من إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

أولاً: مفهوم الاتفاقية وتطور مراحل إنجازها.

اكتسب موضوع اقامة منطقة تجارة حرة افريقية بين التجمعات الاقتصادية الثلاث جماعة تنمية الجنوب الافريقي SADC ، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي COMESA ، وجماعة شرق افريقيا EAC، أهمية كبيرة فى السنوات القليلة الماضية، حيث يبلغ اقتصاد التكتلات الاقتصادية الثلاثة نحو 2,1 تريليون دولار بنسبة 60% من اجمالي الناتج المحلي للقارة الافريقية ويضم 26 دولة أفريقية اي ما يقرب من نصف عدد دول القارة، يبلغ تعداد سكانها نحو 632 مليون نسمة يمثلون نحو 57% من اجمالي عدد سكان قارة افريقيا .

كما تمثل منطقة التجارة الحرة الثلاثية 25% من التجارة البينية الإقليمية في أفريقيا وتركز الإتفاقية على :

- التنسيق بين الأتفاقات التجارية القائمة
- تسهيل تدفق البضائع بين البلدان الاعضاء فى المنطقة
- تحسين الروابط بين الأعضاء من خلال تطوير البنية التحتية الإقليمية.
- السماح بحرية تنقل رجال الأعمال [1].

وتعتبر منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين تجمعات الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا، هي منطقة التجارة الحرة الأولي من نوعها في افريقيا لكونها تضمن التجمعات الثلاث الأكثر نجاحًا واتساعاً في افريقيا.

1 مفهوم الاتفاقية وأهدافها:

اكدت خطة عمل لاجوس في عام 1980 على إلتزام القادة السياسيين في منظمة الوحدة الأفريقية بتعزيز التكامل الاقتصادي في افريقيا وتسهيل إمكانية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتي تم استكمالها والتأكيد عليها من خلال معاهدة ابوجا عام 1991 والتي استهدفت الوصول للأتحاد الأقتصادي والنقدي لأفريقيا بحلول عام 2028، وهو ما يتطلب تكوين التجمعات الاقتصادية الإقليمية كأساس مادى للوصول لتحقيق التكامل الكامل للقارة الافريقية، وقد تطلب ذلك من المؤسسات الأقليمية الثلاث الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا تقوية وتدعيم أسس التكامل داخل كل منها وهو ما نصت عليه المادة 88 من إتفاقية أبوجا، والتي أكدت على فكرة التحرير التدريجي للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء في كل تكتل ، وبين التكتلات بعضها وبعض ، والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة بهدف الوصول الي الجماعة الاقتصادية الأفريقية [2].

أهداف إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية:

أن الهدف الرئيسي من إقامة منطقة تجارة حرة هو الإعفاء من الجمارك، والغاء نظام الحصص ، وذلك من خلال الدمج بين إتفاقيات التجارة الحرة القائمة في التجمعات الاقليمية الثلاث الكوميسا والسادك وجماعة شرق افريقيا.

وتهدف الإتفاقية الي تعزيز التجارة البينية من خلال عدد من البرامج التكميلية في المجالات التالية:

1 تعزيز التعاون الجمركي وتسهيل التجارة.

2 مكافحة الممارسات التجارية غير العادلة، وكذلك الزيادات الحادة في الواردات.

3 المواءمة وتنسيق المعايير الصناعية والصحية .

4 إستخدام أساليب مبسطة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والتي تعتبر تكاليف النقل الداخلي جزء من القيمة المضافة في الانتاج.

5 تحرير بعض القطاعات الخدمية ذات الأولوية على اساس البرامج الموجودة لدي المنظمات الثلاث.

6 تعزيز القيمة المضافة، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في دول المنطقة من خلال الأستخدام المتوازن لحقوق الملكية الفكرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7 تطوير برامج بنية تحتية قوية تهدف لتعزيز السوق الإقليمية من خلال الترابط بين كافة وسائل النقل وتعزيز القدرة التنافسية [3].

2 تطور مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية:

- إرهاصات دمج تجمع الكوميسا والسادك و تجمع شرق افريقيا:

تتكون التجمعات الاقتصادية الثلاث الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا من دول أعضاء تنتمي ايضًا الي منظمات أقليمية اخرى، وهو ما أدي الي وجود بعض المشكلات المرتبطة بتعدد العضوية، وهو ما يفرض تكلفة إدارية واقتصادية ومادية لاحاجة لها على الدول الأعضاء، كما تتسبب العضويات المتعددة للجماعات الإقليمية في مشكلات مرتبطة باختلاف توقيت وسرعة تحرير التجارة، وهياكل التعريفة الجمركية، الوثائق المطلوبة وكذلك القواعد الخاصة بكل تجمع، ووفقًا لقواعد منظمة التجارة العالمية فإنه من المفترض ان تنتمي كل دولة لإتحاد جمركي واحد، ومن وجهة النظر القانونية والتقنية لا يمكن لدولة ما تطبيق اكثر من تعريفة خارجية موحدة، وبالتالي لا يمكنها الإنضمام الي اكثر من أتحاد جمركي، وبذلك فإن النمط الحالي من العضويات المتداخلة يصبح من المستحيل الإبقاء عليه عند تنفيذ عملية التكامل ما بين التكتلات الثلاث في إتحاد جمركي واحد، ولقد كانت هذه الأسباب وغيرها من أهم العوامل التي دفعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث الي التحرك نحو تكوين جماعة اقتصادية اقليمية واحدة.

شكل رقم (1)

تداخل العضوية في التكتلات الثلاث الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا

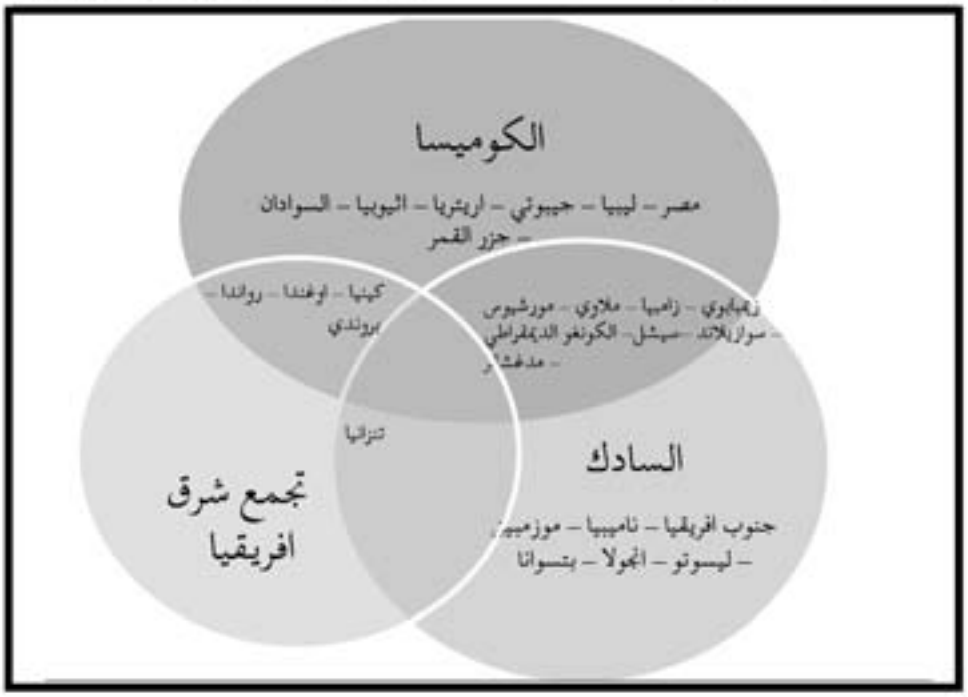

المصدر:

Lvnogelo B. And Mbilinyi , Apronius V. : "Convergence of COMESA, SADK, EAC frameworks " , **the Economic and social research foundation**, Dar es Salam, Tanzania, 2009, P.5.

وللوصول لحل هذه المشكلات توصل كل من الكوميسا والسادك إلي عقد إجتماعات مشتركة لبحث تنسيق السياسات فيما بينهما، وأنضمت جماعة شرق افريقيا في عام 2005 أثناء إجتماع الوزراء الذي عقد في مصر، وقد كان أول إجتماع وزاري ثلاثي في رواندا عام 2006، أثناء القمة التى عقدتها السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي COMESA، بينما كان قادة كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي SADC، وجماعة شرق افريقيا (ECA)، من المدعوين للحضور لهذه

القمة، وقد تم عقد القمة الثلاثية التالية في اوغندا عام 2008، بعد سبعة أعوام من إتفاق الكوميسا والسادك بشأن تنسيق السياسات فيما بينهما [4].

- **القرارات الصادرة من قمة التجمعات الثلاث حول اتفاقية التجارة الحرة في اوغندا 2008:**

إلتقى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في التجمعات الثلاث الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا في يوم 22 اكتوبر 2008 في كمبالا بأوغندا ، وأتفقوا على السعي لتحقيق الأهداف الأوسع للاتحاد الأفريقي في عملية تسريع التكامل الاقتصادي للقارة ، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، واشار المؤتمر الي مراحل العمل اللازمة من اجل بناء المجتمع الاقتصادي الأفريقي وفقًا لمعاهدة أبوجا.

وقد وافقت القمة على إنشاء سريع لمنطقة التجارة الحرة التى تشمل الدول الأعضاء في المجموعات الثلاث، كذلك ثم التوصية لإجراء دراسات تشمل:

وضع خارطة طريق خلال ستة شهور للبدء في إنشاء منطقة التجارة الحرة، مع اخذ كافة المتغيرات الممكنة في الحسبان.

الإطار القانوني والمؤسسي لدعم إتفاقية التجارة الحرة

إتخاذ تدابير لتسهيل حركة رجال الأعمال عبر المجتمعات الأقتصادية الثلاث.

على أن يتم رفع تقارير بالدراسات السابقة الي المجلس الوزاري الثلاثي للنظر فيها في غضون 12 شهر، وتحديد الإطار الزمني لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية [5].

- **القرارات الصادرة عن قمة التجمعات الثلاث حول اتفاقية التجارة الحرة في جنوب افريقيا 2011.**

وقد تضمنت هذه القمة الإعلان عن مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

بدء التفاوض لإنشاء سوق متكاملة من 26 دولة يستوعب حوالي 600 مليون نسمه.

العمل على إنشاء منطقة تجاره موحدة بين التجمعات الثلاث من اجل تعزيز التجارة البينية من خلال فتح الأسواق وزيادة التدفقات الأستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية وتطوير البنية الأساسية.

بدء المفاوضات لإنشاء منطقة حرة بين التجمعات الثلاث وبدء وضع الإطار المؤسسي ومبادىء ومراحل التفاوض، واعتماد نهج التنمية لعملية التكامل الثلاثى والذي يعتمد على عدة محاور هي:

- دمج الاسواق حركة رجال الأعمال تنمية البنية التحتية التنمية الصناعية [6].

وقد أشتمل الإطار المؤسسى ومبادىء ومراحل التفاوض على مايلي:

- الإتفاق على أن المرحلة الأولي من المفاوضات ستتناول تحرير التعريفة الجمركيه وقواعد المنشأ والتعاون الجمركي والموضوعات الجمركية ذات الصلة، والقيود غير الجمركية، المعالجات التجارية ، المعايير الصحية، والصحة النباتية، والقيود التقنية امام التجارة وتسوية المنازعات.
- يتم التفاوض على تسهيل حركة رجال الأعمال في الاقليم بالتوازي مع المرحلة الأولى.

- ارتكزت المرحلة الثانية على المفاوضات التجارية في مجال الخدمات والموضوعات التجارية ذات الصلة مثل سياسة الملكية الفكرية وحقوق المنافسة لتنمية التجارة والقدرة التنافسية.
- يضم الإطار المؤسسى: قمة التكتلات الثلاث، المجلس الوزاري للتكتلات الثلاث، اللجان الوزارية القطاعية للتكتلات الثلاث، لجنة كبار المسئولين للتكتلات الثلاث ومنتدي التفاوض التجاري للتكتلات الثلاث.
- القمة الثالثة في شرم الشيخ يونيو 2015

يعد دمج التكتلات الثلاث أمرًا هامًا فيما يتعلق بتوسيع الأسواق أمام المنتجات المصرية، حيث تشمل المنطقة الحرة الثلاثية دولاً غير أعضاء بالكوميسا التى تعتبر سوقًا للسلع المصرية، وهو ما دفع مصر لاستضافة القمة الثالثة لدمج التكتلات الثلاث والتي عقدت في شرم الشيخ في 10 يونيو 2015 وبموجب هذه الإتفاقية فإن الدول الاعضاء ستستفيد من اقامة منطقة التجارة الحرة الجديدة بصورة تدريجية تبدأ بتحرير التجارة السلعية، حيث تعتمد الإتفاقية على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمنح كل دولة عضو معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمثيلتها المحلية، بالإضافة الي إلغاء الرسوم الجمركية وكذلك القيود غير الجمركية، كما تلزم الإتفاقية الدول الموقعة عليها بعدم فرض اي قيود كمية على الصادرات او الواردات، واتخاذ كافة التدابير الخاصة بمكافحة الاغراق والرسوم التعويضية [7].

ثانياً: حالة التكامل الاقليمي داخل تجمعات الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا.

على الرغم من ان الأهداف النهائية على المدي الطويل للتجمعات الثلاثة هي نفسها تقريباً، إلا أن مستويات تحقيق التكامل الإقليمي في المناطق الثلاث متفاوته، فقد يتقدم إحدي التكتلات الإقليمية بمعدل أسرع من الأخر في إحدي المجالات، بينما يتقدم

آخر في مجالات اخري، الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان دراسة حالة التكامل الاقليمي داخل التكتلات الثلاث للوقوف على مناطق الضعف والقوة داخل كل تكتل.

وتعتمد هذا الورقة على دراسة حالة التكامل من خلال:

إستخدام مقياس التكامل الاقليمي الأفريقي، والذى وضعته الأمم المتحدة وتم نشره في تقرير التكامل الاقليمي الافريقي عام 2016[8].

ويعتبر المقياس وسيلة ديناميكية لتتبع حالة التكامل الاقليمي داخل التكتلات، ومن ثم وضع تصورات للخطوات القادمة لدمج أفريقيا، حيث يتكون المقياس من خمسة أبعاد اساسية تشتمل على 16 مؤشر والتي تمثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية لتكامل القارة الافريقية، وتستند هذه الأبعاد والمؤشرات الي الإطار التشغيلي لمعاهدة ابوجا.

1) أبعاد ومؤشرات مقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

ويشمل المقياس خمسة أبعاد أساسية يشتمل كل منها على عدد من المؤشرات هي :

1) تكامل التجارة السلعية Trade Integration

1) مقدار الرسوم الجمركية على الواردات

2) الصادرات السلعية البينية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

3) الواردات السلعية البينية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

4) التجارة السلعية الأقليمية البينية كنسبة من إجمالي التجارة البينية داخل الاقليم.

2) البنية التحتية الاقليمية Regional Infrastructure

1) مؤشر تنمية البنية التحتية: النقل، الكهرباء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الماء.

2) الرحلات الجوية الداخلية داخل الأقليم

3) صافي حجم التجارة الاقليمية للكهرباء (نصيب الفرد).

4) متوسط تكلفة خدمة التجوال.

3) التكامل الاقتصادي والمالي Financial and Macroeconomic Integration

1) إمكانية تحويل العملات الوطنية داخل التكتل

2) الإختلاف في معدلات التضخم

4) حرية انتقال الاشخاص Free movement people

1) وجود بروتوكول داخل التكتل بشأن حرية أنتقال الأشخاص

2) نسبة الدول الأعضاء في التكتل التى لا تتطلب رعاياها تأشيرة دخول.

3) نسبة الدول الأعضاء في التجمع التى يصدر رعاياها تأشيرة دخول لدي وصولهم.

5) التكامل الإنتاجي Productive Integration

1) مؤشر تكامل التجارة السلعية

2) حصة الصادرات السلعية الوسيطة داخل التكتل كنسبة من إجمالي الصادرات البينية.

3) حصة واردات السلع الوسيطة داخل التكتل كنسبة من اجمالي الواردات البينية.

وتشكل المؤشرات الـ 16 الأبعاد الخمسة للمقياس والتي تساعد على بناء نظرة عامة وعرض لوضع التكامل الأفريقي وتحديد نقاط القوة والضعف في عملية التكامل داخل كل تجمع إقليمي وفيما بين التجمعات .

ويتراوح المؤشر من صفر الي 1.

2) التكامل الإقليمي داخل التجمعات الثلاث وفقًا لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي:

وفقاً لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي بأبعاده الخمسة المشار اليها كانت أعلي درجات التكامل بين الاقاليم الثلاث الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا قد سُجلت لتجمع شرق افريقيا حيث بلغ المقياس 0,540 بينما جاءت السادك في المرتبة الثانية بمتوسط عام للمقياس بلغ 0,457 وسجل المقياس بالنسبة للكوميسا 0.415 [9].

وكانت أعلي درجات التكامل قد سجلت في معيار التكامل التجاري فيما بين التكتلات الثلاث بمتوسط 0,620 حيث كان التكامل التجاري ذو أولوية أقليمية طويلة الأجل في التكتلات الثلاث، كما أن المؤشر ايضاً يشير الي التقدم قدمًا فيما يتعلق بالتكامل التجاري داخل التجمعات حيث سجل 0,780 في تجمع شرق افريقيا و 0,572 داخل تجمع الكوميسا وكان 0,508 داخل السادك ، و هو ما يشير إلى الإمكانات الواسعة لإنجاز اتفاقية السوق الحرة و التي تتطلب نسبة مرتفعة من التجارة البينية داخل كل تكتل ، وكذلك مستويات منخفضة أو منعدمة من الرسوم الجمركية داخل كل تكتل ، و هي المؤشرات المكونة لمعيار التكامل التجاري كما سبق الإشارة .

وكانت أقل درجات التكامل قد سجلت في معيار التكامل المالي والاقتصادي بمتوسط 0,299 بالنسبة للتكتلات الثلاث، حيث كان الإندماج المالي والاقتصادي

الكلي محدود عبر التكتلات الأقليمية الثلاث ، بما في ذلك ضمان قابلية تحويل العملات أو تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي داخل كل أقليم، حيث بلغ هذا المؤشر 0,397 داخل تجمع السادك بينما كان 0,343 داخل الكوميسا وسجل درجة أقل في تجمع شرق أفريقيا بما يعادل 0,156.

هناك تقارب فيما يتعلق بدرجة التكامل في معيارى البنية التحتية الأقليمية وكذلك التكامل الإنتاجي حيث سجلا 0,419 و 0,452 على التوالي، كما سجل معيار حرية تنقل الأفراد 0,504 في المتوسط للتكتلات الثلاث.

ويشير الجدول رقم (1) الي التكامل الإقليمي بصفة عامة داخل التجمعات الثلاث وكذلك متوسط المقياس بالنسبة للأبعاد الخمس:

جدول رقم (1)

التكامل الإقليمي بصفة عامة : متوسط مقياس التكامل الإقليمي افريقي لكل من تجمع الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا

التكتل	تكامل التجارة	البنية التحتية	التكامل الاقتصادي والمالي	حرية تنقل الافراد	التكامل الانتاجي
تجمع شرق افريقيا	0,780	0,496	0,156	0,715	0,553
الكوميسا	0,572	0,439	0,343	0,268	0,452
السادك	0,508	0,502	0,397	0,530	0,350
متوسط التكتلات الثلاث	0,620	0,419	0,299	0,504	0,452

المصدر

African Regional Integration Index, report 2016, United Nations, Economic Commission For Africa, P. 16

المتوسطات محسوبة بواسطة الباحثة

شكل رقم (2)

متوسط مقياس التكامل الإقليمي الأفريقي لكل من تجمع الكوميسا والسادك وتجمع شرق افريقيا

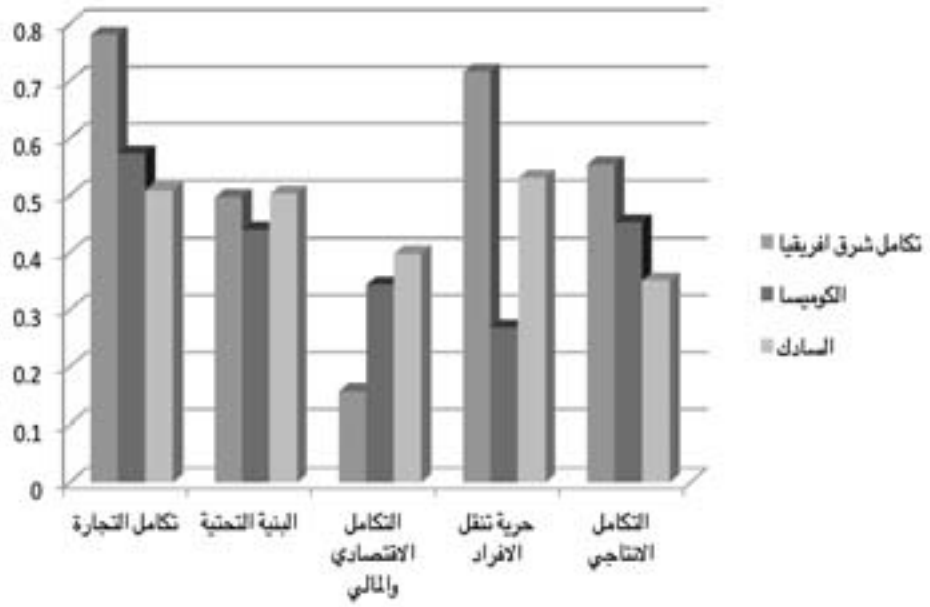

و وفقاً لبيانات الجدول رقم (1) و الشكل رقم (2) :

بالنسبة لتجمع الكوميسا، يجب بذل مزيد من الجهد فيما يتعلق بوضع وتنفيذ البروتوكولات المتعلقة بحرية تنقل الأفراد عبر حدود دول الأقليم ، و إن كانت هناك مخاوف أمنية قد تقف عقبة نحو التقدم قدماً فيما يتعلق بهذا المعيار .

بالنسبة لتجمع شرق أفريقيا ، فرغم أنه التجمع الأكثر تقدماً فيما يتعلق بتحقيق خطوات التكامل الأقليمي إلا أنه مازال بحاجة لتنسيق مؤشرات الأداء الأقتصادي داخل دول التجمع .

بالنسبة لتجمع السادك ، تشير أبعاد و مؤشرات التكامل الأقليمي الى حاجة السادك لتعزيز مؤشرات التكامل الإنتاجي داخل الأقليم ، و هي ما ترتبط بالدرجة الأولى بالتجارة البينية للسلع الوسيطة داخل التجمع .

3) التكامل الإقليمي داخل كل تجمع وفقًا لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

مقياس التكامل الإقليمي الأفريقي يعطي فكرة ايضاً عن الأبعاد المختلفة لكل من التجمعات الثلاث وكذلك بالنسبة للدول داخل كل تجمع.

حيث أن معظم الدول داخل التجمعات الثلاث تحقق أداء جيد بالنسبة لواحد على الأقل من ابعاد التكامل الاقليمي الخمس حتي وإن كانت درجة التكامل الإقليمي الأجمالي ليست مرتفعة، وبالتالي يمكن لكل دولة من الدول داخل التجمع الأستفادة من خبرة الدول الأخري في المجالات التى تحقق فيها مستوي مرتفع للأداء، كذلك كيفية معالجة أي ثغرات في المستقبل.

الجداول الثلاث التالية تبين أداء الدول داخل كل تكتل من التكتلات الثلاث وفقًا للأبعاد الخمس لمقياس التكامل الاقليمي الافريقي.

جدول رقم (2)

التكامل الإقليمي داخل تجمع الكوميسا وفقاً لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

الدولة	المقياس ككل	التكامل التجاري	البنية التحتية الاقليمية	التكامل الانتاجي	حرية انتقال الافراد	التكامل المالي والاقتصادي
كينيا	0.573	0.811	0.483	0.749	0.442	0.318
زامبيا	0.565	1.000	0.437	0.610	0.442	0.337
اوغندا	0.520	0.749	0.301	0.610	0.516	0.426
مصر	0.511	0.900	0.506	0.762	0.032	0.354
سيشل	0.506	0.216	0.714	0.402	0.700	0.500
موريشيوس	0.470	0.547	0.485	0.389	0.458	0.472
زيمبابوي	0.454	0.646	0.466	0.361	0.400	0.396
روندا	0.450	0.601	0.430	0.422	0.332	0.464
مدغشقر	0.420	0.532	0.358	0.610	0.200	0.398
الكونغو الديمقراطي	0.419	0.833	0.428	0.368	0.132	0.334
ملاوي	0.412	0.575	0.479	0.503	0.295	0.210
بروندي	0.401	0.523	0.515	0.489	0.147	0.333
سوازيلاند	0.359	0.471	0.437	0.495	0.395	0.000
ليبيا	0.345	0.690	0.556	0.065	0.000	0.416
جزر القمر	0.343	0.487	0.196	0.340	0.200	0.489
جيبوتي	0.317	0.005	0.333	0.575	0.189	0.481
اريتريا	0.308	0.445	0.339	0.384	0.084	0.287
السودان	0.275	0.642	0.477	0.115	0.058	0.084
اثيوبيا	0.233	0.445	0.402	0.344	0.074	0.162
المتوسط العام	0.415	0.572	0.439	0.452	0.268	0.343

المصدر

African Regional Integration Index, report 2016, United Nations, Economic Commission For Africa, PP. 44-45

المتوسطات محسوبة بواسطة الباحثة

شكل رقم (3)

التكامل الإقليمي داخل تجمع الكوميسا وفقاً لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

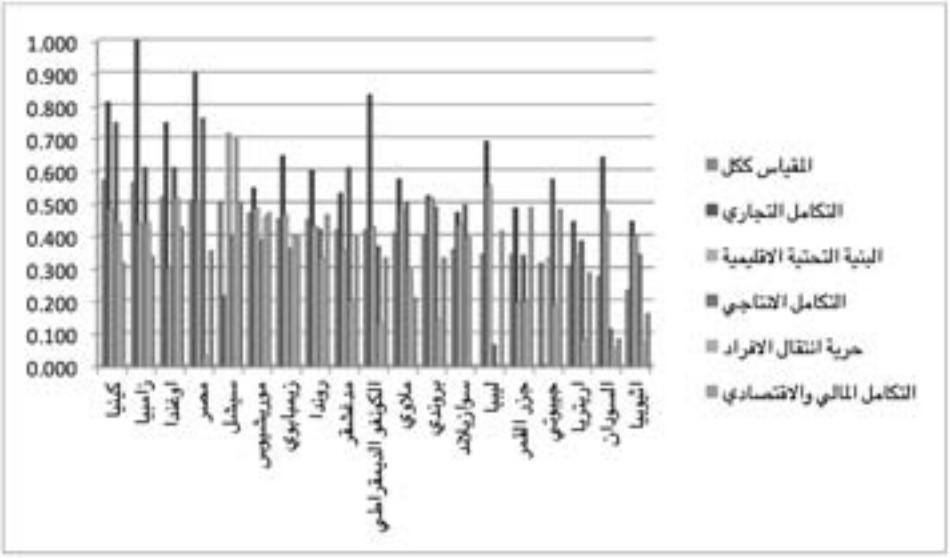

جدول رقم (3)

التكامل الإقليمي داخل تجمع شرق أفريقيا وفقاً لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

الدولة	المقياس ككل	التكامل التجاري	البنية التحتية الاقليمية	التكامل الانتاجي	حرية انتقال الافراد	التكامل المالي والاقتصادي
كينيا	0.656	1.000	0.437	0.841	0.800	0.202
اوغندا	0.577	0.940	0.476	0.725	0.700	0.045
روندا	0.553	0.690	0.366	0.409	0.800	0.500
بروندي	0.480	0.500	0.836	0.333	0.700	0.031
تنزانيا	0.433	0.780	0.363	0.454	0.575	0.000
المتوسط العام	0.540	0.780	0.439	0.783	0.715	0.156

المصدر

African Regional Integration Index, report 2016, United Nations, Economic Commission For Africa, PP. 44-45

المتوسطات محسوبة بواسطة الباحثة

شكل رقم (4)

التكامل الإقليمي داخل تجمع شرق افريقيا وفقاً لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

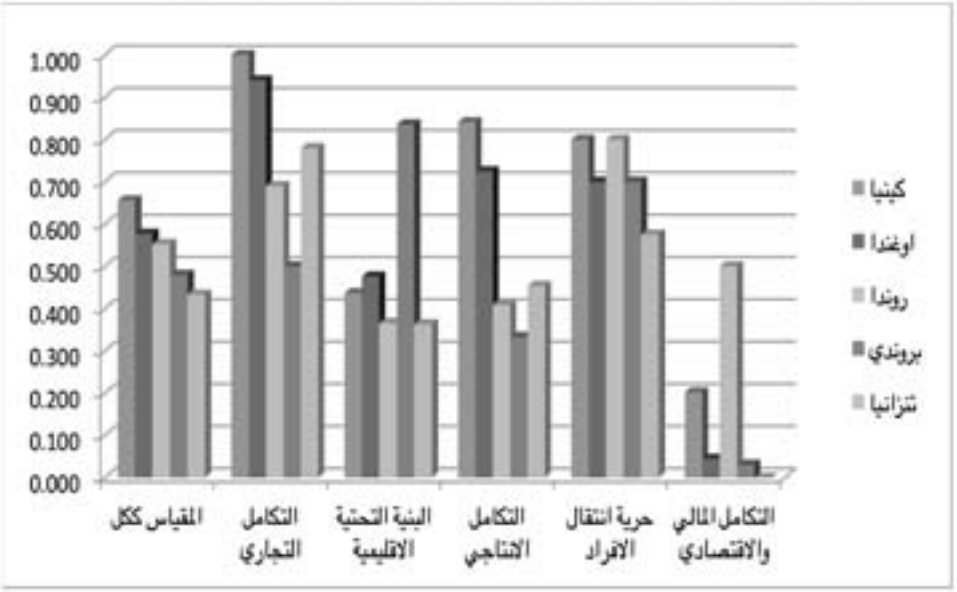

جدول رقم (4)

التكامل الإقليمي داخل تجمع السادك وفقًا لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

الدولة	المقياس ككل	التكامل التجاري	البنية التحتية الاقليمية	التكامل الانتاجي	حرية انتقال الافراد	التكامل المالي والاقتصادي
جنوب افريقيا	0.741	1.000	0.591	0.551	0.650	0.915
بتسوانا	0.559	0.611	0.820	0.175	0.600	0.589
ناميبيا	0.555	0.620	0.666	0.189	0.650	0.650
زامبيا	0.523	0.628	0.444	0.533	0.693	0.320
زيمبابوي	0.488	0.028	0.456	0.738	0.664	0.468
سوازيلاند	0.520	0.549	0.584	0.394	0.700	0.372
موزمبيق	0.483	0.530	0.503	0.465	0.586	0.333
سيشل	0.481	0.246	0.668	0.291	0.700	0.500
موريشيوس	0.466	0.513	0.444	0.257	0.664	0.451
ليسوتو	0.386	0.541	0.292	0.073	0.600	0.421
ملاوي	0.367	0.491	0.466	0.280	0.600	0.000
تنزانيا	0.364	0.329	0.389	0.383	0.521	0.197
مدغشقر	0.343	0.499	0.388	0.301	0.200	0.324
الكونغو الديمقراطي	0.302	0.489	0.380	0.351	0.079	0.214
انجولا	0.281	0.488	0.435	0.268	0.500	0.166
المتوسط العام	0.457	0.508	0.502	0.35	0.53	0.397

المصدر

African Regional Integration Index, report 2016, United Nations, Economic Commission For Africa, PP. 47-48

المتوسطات محسوبة بواسطة الباحثة

شكل رقم (5)

التكامل الإقليمي داخل تجمع السادك وفقًا لمقياس التكامل الإقليمي الأفريقي

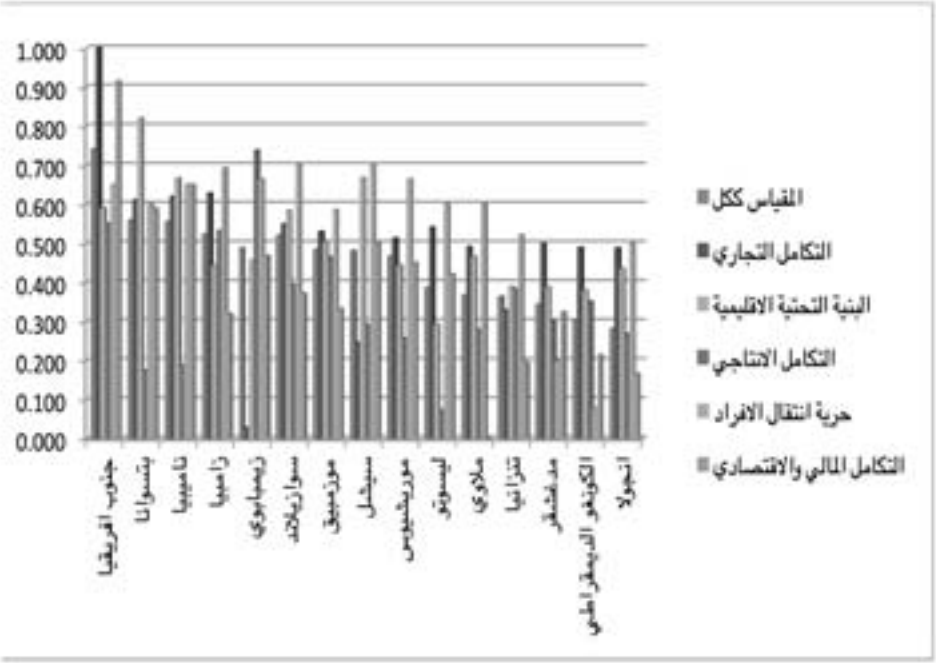

فيما يتعلق بالدول التى حققت مؤشرات عاليه داخل التجمعات الثلاث:

الكوميسا:

بالنسبة للمقياس ككل كانت كينيا في المرتبة الأولي حيث سجلت 0,573 بينما حققت زامبيا واحد صحيح فيما يتعلق بالتكامل التجاري ، فيما حققت مصر 0,762 فيما يتعلق بالتكامل الإنتاجي ، وكانت سيشل في المرتبه الأولي من حيث حرية انتقال الأفراد وكذلك بالنسبة للبنية التحتية الإقليمية بمعدل 0,700 و 0,714 على التوالي فيما حققت جزر القمر المعدل الأعلي فيما يخص بعد التكامل المالي والاقتصادي بمعدل 0,489.

وتعتبر مصر هي الدولة الأولى من حيث حجم الناتج المحلي الأقليمي داخل تجمع الكوميسا بما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها جاءت في المرتبة الرابعة من حيث المتوسط العام للتكامل الإقليمي داخل تجمع الكوميسا، وكانت السودان وليبيا المساهمان الثاني والثالث على التوالي من حيث حجم الناتج المحلي الإقليمي.

تجمع شرق افريقيا

سجلت كينيا أعلي تقدير لمقياس التكامل الاقليمي ككل بمعدل 0,656 ، كانت في المرتبة الاولي بمعدل 1 صحيح فيما يتعلق ببعد التكامل التجاري، وكذلك في المرتبة الأولي بالنسبة للتكامل الإنتاجي بمعدل 0,841 ، وحرية انتقال الافراد بمعدل 0,800 ، تساوت في ذلك مع رواندا التى سجلت معدل 0,800 وايضا فيما يتعلق بحرية إنتقال الافراد، وسجلت روندا المعدل الاعلي فيما يتعلق بالتكامل المالي والاقتصادي بمعدل 0,500.

وتعتبر كل من كينيا وأوغندا هما الاعلي دول مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39% و 21% من الناتج المحلي الاجمالي للأقليم على التوالي.

السادك

جنوب أفريقيا تمثل 61 من الناتج المحلي الإقليمي وهي الأولي من افضل بلدان التكتل اداءً بمعدل 0,741 ، كما حققت معدل واحد صحيح فيما يتعلق بالتكامل التجاري و 0,551 في التكامل الإنتاجي و 0,915 التكامل المالي والاقتصادي ، بينما كانت بتسوانا في المرتبة الأولي فيما يتعلق بالبنية التحتية الاقليمية بمعدل 0,820 ، وحققت زامبيا المركز الأول في معيار حرية انتقال الأفراد بمعدل 0,693 ، ونلاحظ أن الدول صاحبة الأداء الأعلى في التجمع وهي بتسوانا وناميبيا وزامبيا ليسوا من منشيء الثروة داخل التجمع ، بمعنى ضعف مساهمتهم في الناتج المحلي

لدول السادك ، حيث ان الناتج المحلي لبتسوانا وناميبيا وزامبيا يشكل 2%، 1,8%، 2,5% من الناتج المحلي الإقليمي على التوالي.

ثالثاً: المنافع المحتملة من إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية:

من المهم عند دراسة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية النظر عن كثب على المنافع المرجح ان تجنيها الدول الشريكة في منطقة التجارة الحرة من جراء ترتيبات التجارة الحرة المزمع تطبيقها ولعل اهم هذه المنافع يتمثل في:

1) القضاء على التحديات المرتبطة بتداخل العضوية:

أن الترتيب الجديد لإقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية من شأنه معالجة الخلل القائم الناتج عن تداخل العضوية، من خلال تطوير مبادرات الموائمة والتنسيق المستمر للمنظمات الثلاث لتحقيق التقارب بين البرامج والأنشطة، وهو ما يسهم بشكل كبير في عملية التكامل، فمن 26 دولة في المنطقة الثلاثية هناك 13 دولة ينتمون بالفعل الي اثنين على الأقل من التجمعات الإقليمية، كذلك هناك حاجة الي معالجة تداخل الترتيبات التجارية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث عن طريق دمج برامجها التكاملية أو التنسيق فيما بينها.

2) رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر:

تخلق الاتفاقية فرص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي نتيجة وجود سوق اقليمية اوسع في جميع المجالات ورفع معدلات النمو في المنطقة من المتوقع ان يؤدي لتخفيف حدة الفقر، وهو ما يتماشي مع أهداف معاهدة ابوجا[10]

3) زيادة فرص الوصول للأسواق:

الفائدة الرئيسية من اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية هو انها تكون سوقًا أوسع من اي سوق لواحد من التكتلات الثلاث منفردة، وبالتالي ستكون المنطقة أكثر جاذبية

للأستثمارات، فكما سبق الأشارة إلي ان المنطقة تشتمل على ما يزيد عن 632 مليون نسمة بناتج اجمالي يعادل 624 مليار دولار وهو ما يجعلها تشكل سوق موسع للمنتجين والتجارة في الدول الاعضاء.

4) محفز لزيادة التصنيع

إتساع السوق في منطقة التجارة الحرة الثلاثية من شأنه رفع الطلب على المنتجات ومن ثم تحفيز المستثمرين الوطنيين في المنطقة للبحث عن شراكات لتوسيع إنتاجهم، وبالتالي العمل على رفع القيمة المضافة للمنتجات الأولية من خلال التوسع في التصنيع ، الأمر الذي يحسن من شروط التجارة في السوق العالمية، كما أن برامج تطوير البنية التحتية المشتركة بين دول منطقة التجارة الحرة من شأنه خلق المزيد من الحوافز للتوسع الصناعي في جميع أنحاء المنطقة، وتحسين الأتصال بين المصنعين ومناطق المواد الخام الأساسية وتخفيض تكلفة الانتاج.

5) زيادة الأستثمار الأجنبي المباشر

تساعد منطقة التجارة الحرة على تحسين مناخ الأستثمار في المنطقة الثلاثية وبالتالي تعمل على جذب المستثمرين الجدد في مجالات مختلفة كالزراعة والتعدين والغابات والتصنيع والخدمات المالية والأتصالات والطاقة.

6) تحسين القدرة التنافسية للمنتجات:

أن القضاء على الرسوم الجمركية في منطقة التجارة الحرة الثلاثية سوف يمكن البلدان في المنطقة من إستيراد المواد الخام اللازمة لأنتاجهم من دول افريقية بتكلفة أقل، وهذا من شأنه خفض تكلفة إنتاج السلع المصنعة للتصدير، وهو ما يجعلها أكثر تنافسية على المستوي الإقليمي والدولي.

والسوق الأوسع يعني ايضا أن الدول يمكنها أن تتخصص في المنتجات التى تتمتع فيها بميزة تنافسية بسبب تنوع مصادر الثروات الطبيعية، والمنتجات الأخري في البلدان المختلفة داخل المنطقة، وإختلاف المزايا التنافسية وتنوعها داخل دول المجموعة يمكن أن يكون من العوامل الجاذبة للأستثمار.

ورغم ذلك فهناك الكثير من التحديات التي يجب مواجهتها فيما يتعلق بتقليل التكاليف المرتبطة بعدم كفاءة النظم الأنتاجية، كذلك غرامات التأخير والتي ترفع من التكلفة.

7) السيطرة الافريقية على الموارد الطبيعية:

أن التعاون الأفريقي في كافة المجالات يجب ان يوجه اهتمامه بإعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للمنطقة ، و إستغلالها بالصورة الأمثل لصالح دول المنطقة، حيث تتمتع القارة الافريقية بأراضي صالحة للزراعة تبلغ 49% من مساحتها الكلية بالإضافة لوجود موارد طبيعية ثمينة، ويتيح التعاون الأفريقي استغلالاً عادلاً للثروات الأفريقية غير المستغلة من خلال التعاون المشترك، كما يساعد على تحسين الشروط وتحقيق أعلي المنافع في حالة وجود استثمارات أجنبية تعمل في مجال الاستخراج و التصنيع لتلك الموارد.

8) تطوير البنية التحتية:

مما لا شك فيه أن الأتفاقية تتيح فرص أكبر لتحسين البنية التحتية في المنطقة وهو كما سبق ذكره سيكون من عوامل تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الكفاءة الإنتاجية وجذب الاستثمارات.

توصيات:

إن المناقع المحتملة للبلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الثلاثية تتوقف بشكل كبير على نطاق تطبيق الأتفاقية ، والجدية في تطبيق ومتابعة الخطوات التى تم التوافق عليها وأهم هذه المجالات هي:

- إلغاء التعريفات والحصص المفروضة على تجارة السلع بين دول المنطقة مما يخفض من تكلفة أستيراد المواد الخام ، وبالتالي الإنتاج ومن ثم زيادة التنافسية كما سبق الإشارة، إلا أنه على الاتفاقية السماح للأطراف المختلفة بحماية الصناعات ذات الحساسية الخاصة من خلال تطبيق نظام خاص لفترة معينة يتم الأتفاق عليها في كل حالة ، من خلال استخدام تعريفة تدريجية او تعديلات تدريجية في نظام الحصص ان وجد.
- إمتداد الأتفاقية لتشمل تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء في الأتفاقية، رغم أختلاف القدرات التنافسية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتجارة الخدمات، إلا أن تحرير التجارة في الخدمات سوف يساعد دول المنطقة على توفير الخدمات المطلوبة وتحقيق التوازن بين تجارة السلع والخدمات.
- العمل على بذل الجهد للتغلب على الحواجز التقنية والفنية أمام التجارة الأفريقية من خلال مواءمة المعايير الدولية، و وضع معايير أقليمية تنطبق على جميع الدول الأعضاء ، وهو ما تنص عليه المادة الثانية من أتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية امام التجارة.
- التعاون المشترك للتيسير من الأجراءات الجمركية عبر الحدود وتوحيد الأجراءات والمعايير المتبعة.

- أستخدمت أتفاقية التجارة الحرة الثلاثية قواعد المنشأ لضمان تمتع منتجات المنطقة فقط بمزايا السوق الحرة، ولكن هناك ضرورة ان تنشىء السوق الحرة الثلاثية مجموعة من قواعد المنشأ غير المقيدة جدًا وفي نفس الوقت فعالة وهو الأمر اللازم لتحسين عملية تدفق المنتجات وتسهيل التجارة الأقليمية.
- العمل على إعتماد المبادىء المنصوص عليها في إتفاقية منظمة التجارة بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية.
- توفير نظام أقليمي لتسوية المنازعات يعتمد على التشاور والمشاركة بين الأطراف المعنية كمرحلة أولي، ثم يلي ذلك اللجوء لمحكمة او هيئة أقليمية تنشأ لهذا الغرض.

المراجع :

1) African Economic and look 2016, African Development book group, P.80.
2) Petros Shayanowako: " Twoaeds A comesa, EAC and SADC Tripartite free warde Area, Trade and Development studies, Issue No. 40, January 2011, Zimbabwi, Trdescentre.
3) Op cit.
4) Lvnogdo B. and Mbilinyi, Apronius V.: " converenco. Of COMESA, SADC, EAC, Regional Frameworks", Apaper presented during the annual forum fro private, paplicand a cademia partnership trade policy and negotiations and organized by the ministry of industry, trade and marketing in 26th October, 2002, Daressalam, November, 2009, Pp. 4,5.
5) psteros shayanowako: Op. cit.
6) حمودة كامل: أفريقيا من كمبالا الي شرم الشيخ www.egnows.net
7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg
8) Africa Regional integration index, report 2016, united nations, Economic, commission for Afreica.
9) op.cit, pp 44-46.
10) Ngoroge lucas kamau: " the impact of regional integration on economic growth: empirical eridence from COMESA, EAC and SADC trade blocs", American journal of social and management siences, central bank, research department, 2010, P. 161.